مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: عرض كتاب الانتخابات الرئاسية الجزائرية لعام 2014 والأسئلة الحرجة؟
اسم الكاتب: أ.م.د. حسن تركي عمير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1045
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أ.د. بو حنية قوي مع مجموعة باحثين

الانتخابات الرئاسية الجزائرية

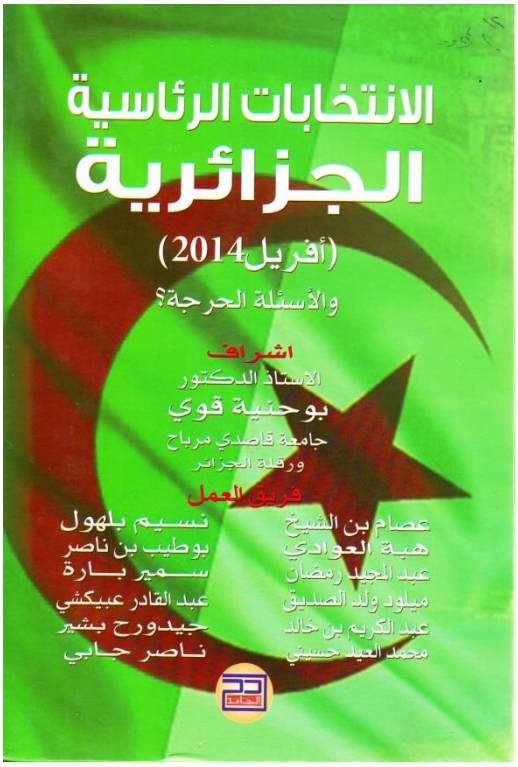
لعام ٢٠١٤ والأسئلة الحرجة؟

(دار الحامد للنشر والتوزيع، عمَان/ الأردن، ٢٠١٥)

٤٩٠ ص

عرض من قبل: أ.م.د. حسن تركي عمير

رئيس تحرير مجلة العلوم القانونية والسياسية



عرض الكتاب

يقع هذا الكتاب في سبعة عشر دراسة علمية متنوعة تتناول قضايا تتعلق باستحقاق ١٧ نيسان ٢٠١٤، كتبها نخبة باحثين من عدَة جامعات جزائرية، يجمعون بان الجزائر لا تزال دولة قانون، تسعى لاستكمال تشييد مؤسساتها للعبور نحو دولة الحق والقانون، التي تكفل جميع الحقوق والحريات وتضمن حق الأجيال القادمة في بلوغ مستقبل آمن وبلد مستقر ينعم بالسيادة والاستقلال.

ويبحث كما يأتي في تقديمه أن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في السابع عشر من نيسان/ابريل ٢٠١٤ بالجمهورية الجزائرية قد تميزت بظواهر سياسية عدَة تسترعي الاهتمام والبحث، والتي تعدَ رابع استحقاق انتخابي يخوضه رئيس الجمهورية المنتهية ولايته السيد عبدالعزيز بوتفليقة، المرشح الحرَ، الذي يرغب في استكمال تنفيذ برنامجه الانتخابي الذي بدأه منذ نيسان عام ١٩٩٩، وأكد استمراره في رئاسات ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، فضلاً عن مرور سنتين على إعلان إصلاحات نيسان لعام ٢٠١١ التي أقرَت عدَة قوانين إصلاحية حاولت أن تعالج انسداد الحياة السياسية الجزائرية وما صاحبها من جمود بسبب ضعف المؤسسة التشريعية وتزايد العزوف الانتخابي وسط المواطنين، وعجز الأحزاب السياسية عن استيعاب الشباب الذين يقودهم القنوط إلى الاحتجاج العنفي في الشارع لإيصال مطالبهم للسلطة، وهو ما عبَرت عنه نسبة المشاركة التي تعدَت نصف عدد الهيئة الناخبة، بنسبة قليلة جداً.

كما وتميَز هذا الاستحقاق الانتخابي بظهور حركة احتجاجية نوعية، أطلقت على نفسها اسم "بركات" تطالب الرئيس بوتفليقة بعدم الترشيح بسبب وضعه الصحي، وتفعيل المادة (٨٨) من الدستور النافذ والتي تتعلق بتعويض رئيس الجمهورية في حالة شغور المنصب، وعلى الرغم من هزيمة المراهنين على هذه المسألة، أكد الرئيس بوتفليقة قدرته على تحقيق النصر وحسم الانتخابات لصالحه، مكتسحاً جميع منافسيه حسبما أعلنته النتائج الرسمية للمجلس الدستوري.

لقد مرَت الجزائر على هذا الاستحقاق بسلام ولم تهدد الاحتجاجات بتحول الدولة الجزائرية نحو الأمثلة التدميرية أو الفوضوية التي انساقت إليها نماذج الربيع العربي، إذ جدد الجزائريون ثقتهم في رئيس الجمهورية، وحزب جبهة التحرير الوطني، ويثمنون الأمن والاستقرار اللذين حققتهما الحكومات المتعاقبة للبلاد. مع إطلاق المشاريع التنموية الضخمة وبوتيرة سريعة نسبياً مستفيدة من التغطية المالية المعتبرة، فضلاً عن البيان التاريخي الذي تقدمت به رئاسة الجمهورية في ايار/مايو ٢٠١٤ تدعو فيه جميع الأحزاب السياسية والجمعيات والشخصيات السياسية الوطنية للمشاورات حول دستور توافقي جديد.